الأنباء
الجمعة 22 يونيو 2012

خلال مؤتمر صحافي عقد في وزارة الإعلام أمس

العبدالله: نرفض ما يروجه البعض حول فكرة المؤامرة ولا يمكن أن نفكر بهذا المنطق

الشيخ محمد العبدالله متوسطا جمال الشهاب وم.سالم الأذينة ود.أنس الصالح والشيخ سلمان الحمود (هاني الشمري)

الشهاب: اللجنة الوزارية ستدرس كيفية عودة المجلس السابق

بحضور 4 وزراء من الحكومة يمثلون اللجنة القانونية بمجلس الوزراء لوضع الرأي العام الكويتي والعربي والعالمي امام آخر التطورات السياسية والقانونية لآلية تنفيذ الحكومة لحكم المحكمة الدستورية ومن مبدأ الشفافية، عقد الوزراء الاربعة مؤتمرا صحافيا بمقر وزارة الاعلام امس لبيان كل الآراء والخطوات التي ستقوم بها الحكومة خلال الأيام المقبلة لتنفيذ حكم الدستورية.

ودعا وزير الاعلام الشيخ محمد العبدالله الى ضرورة الوعي بان اللجنة الوزارية تقف امامكم بما يمثل الشفافية بشكل كامل، لافتا الى ان الاجابات ستكون مقتضبة لدقة الموضوع بجوانبه القانونية.

وبين ان مجلس الوزراء اكد بشكل واضح وجلي ان القضية في غاية الدقة، ولحسن تطبيق الاجراءات الواجب اتخاذها لتطبيق الحكم يجب الرجوع الى الخبراء القانونيين من الحكومة وخارجها، معتبرا الحدث حالة فريدة من نوعها.

وردا على سؤال عن الوضع القانوني والدستوري للحكومة بعد ما أثير عن تقديم وزير الاسكان شعيب المويزري «المحلل» استقالته، قال العبدالله «تلقيت اليوم (امس) رسالة من احدى الخدمات الاخبارية عن استقالة الاخ والزميل شعيب المويزري وحاولت الاتصال به ولم استطع».

وتابع ان اجراءات الاستقالة سواء من الحكومة او البرلمان تحكمها نصوص قانونية يجب اتباعها، وحتى هذه اللحظة لم تتم اي استقالة سواء في مجلس الوزراء او مجلس الامة ولم تستكمل اي استقالة اجراءاتها القانونية، معتبرا انها جميعا «استقالات اعلامية».

وقال العبدالله ان هدفنا من اللقاء بالاعلام اليوم (امس) هو الشفافية امام الرأي العام، مضيفا نحن امامنا بالدرجة الاولى تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الدستورية، ويستوجب ذلك وجود اجراءات شكلية اولها وصول كتاب من الجهة المختصة الى وزارة الاعلام لنشر الحكم وهو ما لم يحصل حتى الآن.

واضاف ان وزارة الاعلام ستنشر للقرار في منتصف الاسبوع المقبل، وعلى اثره تستطيع الحكومة ان تجتمع لتطبيق القرارات المترتبة عليه من مراسيم والقسم امام المجلس القائم.

وزاد قائلا «الاشكاليات التي امامنا هي عدة ونبحث حاليا موضوع استقالة المويزري لو تم تقديمها وهي حتى الآن لم تقدم كتابة، وحتى ان قدم استقالته يجب ان يحصل على الموافقة بقبول الاستقالة.

وتابع قائلا نبحث ايضا وجود المويزري في الحكومة وهل يعطينا الشرعية او لا ولهذا استطيع ان اقول ان هناك الكثير من الامور نقوم بدراستها.

وكشف ان الاسباب الموضوعية الواردة في المرسوم الاميري 443 والذي تسبب في حل مجلس 2009 والذي على اثره حكمت المحكمة الدستورية ببطلانه ومازالت قائمة ما يجسد الارادة الاميرية.

وتابع ان هناك العديد من الخطوات التي توجب علينا القيام بما جاء بالمرسوم الاميري 443.

وبين ان اعضاء الحكومة يقسمون قسمين امام الامير وقسم امام مجلس الامة، والهدف من القسم الاول ان تكون للوزير صفة تنفيذية والقسم الثاني تكون له صفة تشريعية تسمح له بالتصويت في اللجان والاجابة عن الاسئلة الموجهة، مؤكدا ان القسم الاول مازال قائما ولاعضاء الحكومة جميع الصلاحيات التنفيذية ولا يجوز للحكومة مزاولة العمل التشريعي لبطلانه.

ورفض الوزير العبدالله فكرة المؤامرة التي يروج لها البعض، مؤكدا انه لا يمكن لحكومة في بلد عربي إسلامي ونفكر بهذا المنطق بوضع عراقيل قانونية لحل مجلس الامة، مشددا على ان نظرية المؤامرة فكر ساقط ومن ليس لديه حجه دامغة يحيل الامور الى فكر المؤامرة وهي فكرة مرفوضة في عالمنا العربي والاسلامي.

وأشار الى ان التفسير القانوني عبارة عن اجتهاد فرئيس مجلس الامة جاسم الخرافي حذر من مغبة الإجراءات التي اتخذت لحل مجلس 2009، بينما رئيس مجلس الامة السابق احمد السعدون اكد سلامة تلك الإجراءات في حينها.

من جانبه، اكد وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية جمال الشهاب ان اللجنة ستقوم بدراسة كيفية عودة المجلس العائد بحكم المحكمة الدستورية هل بقوة الدستور ام يتطلب اجراء معينا لعودته.

وزاد اننا لا نريد ان نرتكب اخطاء اجرائية اخرى ويكفينا هذا الخطأ الذي اجتمعنا اليوم بصدده.

وبين ان دور اللجنة في ترشيد القرار، فرز فريق عمل يقدم لمجلس الوزراء الرأي وهي جزء من المجلس وليست مؤقتة لزمن معين او وضع معين.

وتابع ان القانون حمال اوجه مثل الفقه الاسلامي الذي تنتهي مهمة الفقيه بعد البحث والقياس والحكم الدستوري فيه رأي ورأي آخر لكن الحكم حجة على الجميع.

واضاف الشهاب ان المحكمة الدستورية هي اقرب لمحكمة سياسية بشكل خاص ولها آراء اخرى قد لا تكون قضائية بسبب احكامها السياسية، لافتا الى انها اصدرت احكاما قبل عشرين عاما تختلف عن الوضع الحالي، حيث تختلف الظروف من فترة لأخرى.

واكد ان المحكمة الدستورية تنشد الاستقرار والعدل في الوقت نفسه، لهذا قلت ان كلامي مشبع قانونيا ومشبع سياسي، مؤكدا ان قوانين الانتخاب بحاجه الى التطوير، مشددا ليس في هذا الوقت وسابق لأوانه ولم تطرح حتى الآن.

● أسامة أبوالسعود

نواب «2012» حملوا أمتعتهم وحاجياتهم خارج مبنى البرلمان

مكتب سكرتارية أحد النواب بعد تجميع المتعلقات الشخصية في الأكياس (متين غوزال)

على وقع السابقة التاريخية في الحياة السياسية المتمثلة بحكم المحكمة الدستورية القاضي ببطلان وانتفاء مجلس الأمة 2012، وامتثالا لما آلت إليه الحياة البرلمانية شوهد يوم امس غير نائب من النواب الجدد الذين نالوا وحظوا بعضوية مجلس 2012 ولم يكونوا ممثلين للشعب في مجلس 2009 يقومون بتجميع اوراقهم ومقتنياتهم المتواجدة في مكاتبهم ووضعها في «كراتين»، وذلك تمهيدا لحملها خارج اروقة البرلمان والذهاب بها الى حيث يشاءون وتسليم مكاتبهم البرلمانية خالية الى الأمانة العامة في مجلس الأمة كما تسلموها منها حين توليهم عضوية البرلمان وتمثيل الأمة اثر نتائج انتخابات 2012.

● خالد الشمري

مكتب نائب جمع فيه بريد الناخبين

بريد النواب والمعاملات وضعت في كراتين لنقلها خارج المجلس

أحد العمال يحمل كرتونا من مكتب أحد النواب

.. ويحملون الأكياس والكراتين في العربة

.. ويذهبون بها إلى خارج المجلس

تجمعان متضادان في «الإرادة»

بهتافات مؤيدة وأخرى معارضة وتصفيق حار واستهجان حاد، شهدت ساحة الإرادة مساء أمس الاول تجمعين جمعتهما الصدفة رغم اختلاف المطالب والتوجهات، التجمع الأول أطلق عليه اسم «تجمع الاغلبية الصامتة» والذي قادته الإعلامية عائشة الرشيد كان هدفه إيصال رسالة خاصة الى نواب الأغلبية في مجلس 2012 وهي ان النهج الذين ساروا فيه كان خاطئا وسيئا، مما ساهم في انتشار الفوضى وحالة عدم الاستقرار التي تمر بها البلاد خلال الآونة الاخيرة، أما التجمع الثاني والذي نظمته الحركة الوطنية الديموقراطية «حدم» وبمشاركة «عباس الشعبي» فكانت مطالبه ورسالته مختلفة عن التجمع الاول، خاصة ان حدم طالبت في عدة مناسبات الى ضرورة وجود حكومة شعبية منتخبة بهدف ضمان الاصلاح.

ساحة الارادة كادت أن تشهد بعضا من الفوضى بعد النقاش الحاد والاتهامات المتبادلة بين الإعلامية عائشة الرشيد وعباس الشعبي، إلا أن الأمور لم تتطور الى أكثر من ذلك في ظل التواجد الأمني الكثيف في ساحة الارادة بقيادة اللواء طارق حمادة، فيما أضفت امرأة مسنة ارتدت علم الكويت البهجة والسرور بين المتواجدين في ساحة الإرادة، لاسيما أنها أطلقت على نفسها لقب.. «عروس الكويت» وزوجها هو «الدستور».

من جانبها أكدت الاعلامية عائشة الرشيد ان الكويتيين لا يريدون سوى آل الصباح حكاما لهم، مشيرا الى انها نظمت التجمع ردا على نواب الاغلبية الذين يتكلمون في كل مناسبة باسم الشعب الكويتي بأسره، وفي الحقيقة انهم لا يمثلونها مبينة في الوقت نفسه ان الاغلبية تمادت كثيرا حتى وصلت فيها الجرأة الى التشكيك بالقضاء الكويتي النزيه، فالأحكام التي لا تروقهم يطعنون من اجلها في القضاء أما إذا كانت على أهوائهم فيشيدون معها بالقضاء وهذا ما يبين التناقض الواضح في المواقف والمبادئ.

وذكرت الرشيد ان الاغلبية خانت القسم والوطن والشعب، مشيرة الى ان من لا يحترم العلم والوطن والرموز والقيادات وكل الشرائح فليخرج من الكويت، مبينة ان الكويت تجمع الحضري والبدوي والسني والشيعي، مؤكدة في الوقت نفسه ان البعض يريد نقل ميدان التحرير الى الكويت.

وعن سبب وضعها لعبارة «لا» على وجوه نواب الاغلبية في اللوحة التي حملتها خلال التجمع الذي نظمته في ساحة الارادة قالت الرشيد: «الديموقراطية كفلت لي التعبير برأيي كما أشاء ومن ثم فإن الاغلبية يستحقون هذه العبارات لأنهم تمادوا كثيرا وطعنوا بنزاهة الكثير من الشخصيات والقيادات دون اي دليل».

من جهة أخرى، أبدت الحركة الوطنية «حدم» استياءها من قرار المحكمة الدستورية ببطلان مجلس 2012 وعودة مجلس 2009 مطالبة بحكومة برلمانية منتخبة إضافة الى اجراء الانتخابات وفق نظام الدائرة الواحدة.

وفيما يلي بعض مطالب وتصورات «حدم» للفترة المقبلة: المطلب الوحيد بل الحد الأدنى هو حكومة برلمانية منتخبة وذلك وفق الآتي:

- إجراء الانتخابات وفق الدائرة الواحدة بنظام القوائم النسبية المغلقة.
- هيئة مستقلة للإشراف وإدارة الانتخابات.
- إشهار الأحزاب السياسية.

ونعلن في الحركة الديموقراطية المدنية أننا أنجزنا كل القوانين التي تتناول المطالب السابقة وهي جاهزة للإقرار بعد أن يتفق الشباب والقوى السياسية والنيابية عليها، وبعد النقاش والحوار حولها للخروج بالصيغة المشتركة بين الجميع.

خارطة الطريق تلك للإصلاح السياسي هي التي يحاول البعض بشتى الطرق وباستخدام جميع المؤسسات لصرف الأنظار عنها، وما الدعوة لانتخابات جديدة إلا خدعة مكشوفة ومرفوضة يراد منها إيصال مجلس لا يمثل الأمة خاصة بعد ما تردد عن «تفصيل» نظام انتخابي بمقاسات الفساد الخاصة بها متعدية على كل الحدود والأعراف التي استقر عليها وجدان الشعب الكويتي الحر.

ونعلن بشكل واضح وصريح أن أي انتخابات غير سليمة ستطرح المقاطعة الشعبية للانتخابات خيارا قائما وبقوة.

● عبدالله البالول وناصر الوقيت

جانب من تجمع «حدم» في ساحة الإرادة مساء أمس الأول

الناشطة الإعلامية عائشة الرشيد تقود التجمع المعتاد (قاسم باشا)